

اقتصاد

سكري يعد بتقديم مساكن لائقة للمكتتبين بالجمعيات
بعد وعود وزير الإسكان بحل مشكلة الأراضي

إصلاح حميدي

معدة للبناء، وذلك على اعتبار أن إعادة النظر بالإطار القانوني لعمل القطاع التعاوني السكني يعطي دوراً أكثر تنظيمياً له، ويقوي مشاركته في العملية الإسكانية بجميع مراحلها، تخطيطاً وتنفيذاً وتويلاً، ويوفر تمويل رخيص التكاليف للشرائح المتوسطة والمحدودة الدخل وخاصة أن التشريع الجديد للتعاون السكني ينص على أحد بنوده على إحداث صندوق للإقراض التعاوني لتمكينه من لعب دور التوازن في أسعار سوق العقارات وإتاحة خيارات وقرض أفضل لذوي الدخل المحدود في اقتناء المسكن.

وأشار سكري من جانب آخر إلى أن الوزير وعد بتعميم تجربة ضاحية الفيحاء السكنية التي وزعت كمقاسم على الجمعيات السكنية التعاونية في عدد من المحافظات في حلب وحماة وحمص، وذلك عبر توفير أراضي تتبع للمؤسسة العامة للإسكان للجمعيات السكنية لإشادة الضواحي السكنية أسوة بضاحية الفيحاء في دمشق.

ووصف سكري تجربة الفيحاء بأنجح التجارب لكونها تلتزم بأسبقية إشادة المرافق والبنى التحتية والخدمية قبل إشادة الأبنية، وهي لم تحصل في الضواحي السكنية سابقاً، حيث كانت الضواحي تبقى سنوات كثيرة بلا مرافق وخدمات، حيث ستأتي المرافق العامة سابقة للأبنية وستؤمن خطوط الماء والصرف والكهرباء والاتصالات والطرق وغيرها.

ووصف العلاقة مع المصرف العقاري بالعلاقة التي ما زالت تدور في حلقة مفرغة من دون التوصل إلى أي حلول في موضوع الإقراض للجمعيات التعاونية السكنية، أملاً أن يحل صندوق التعاون السكني هذه المشكلة.

صرح رئيس المكتب التنفيذي لاتحاد العام للتعاون السكني زياد سكري لهـالوطن، أنه سيتم تقديم المساكن اللائقة للمواطنين المكتتبين كما كان الوضع في سنوات سابقة، وهو يطمح لتقديم الكثير وخاصة عندما تتوفر العوامل التي تسهم بإنجاز المشاريع السكنية، بعد أن وعد وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف بحل مشكلة تأمين الأراضي لقطاع التعاون السكني، وهي المعضلة الأكبر في طريق عمل التعاون السكني وإطلاق مشاريعه المستقبلية والمساهمة في تقليص الفجوة بين العرض والطلب في سوق الإسكان.

ولفت سكري إلى أن الوزير وعد كذلك بتسريع إصدار قانون التعاون السكني المعدل الذي ما زال حبيس الأدرج، حيث يتضمن التعديل الذي طال قانون التعاون السكني بنوداً تعالج آليات تأمين الأراضي خارج المخططات التنظيمية أو على أطرافها وخارج المناطق الزراعية من قبل الجمعيات السكنية مباشرة، مبيناً أن جمهور قطاع التعاون السكني ينتظر صدور هذا القانون لحل معضلة تأمين الأراضي للجمعيات السكنية التعاونية، كما أكد أن وزير الإسكان وعد خلال فترة قريبة بتأمين الأراضي على نمط ضاحية الفيحاء في منطقة معرودة في ريف دمشق وفي عدد من المحافظات.

وأوضح رئيس الاتحاد أن هذه الآلية في تأمين الأراضي من قبل الجمعيات السكنية مباشرة ستتمكن الاتحاد من إعداد المخططات التفصيلية للأراضي وتنظيمها وتوزيعها كمقاسم جاهزة

عبد الهادي شباط

يبدو أن العلاقة ليست في أحسن حالاتها بين الاتحادات السكنية والمصرف العقاري على الأقل لجهة عدم رضا الاتحادات بحصر تعاملاتها المصرفية مع المصرف العقاري، على حين يسجل المصرف العقاري جملة من الملاحظات حول أداء الاتحادات والجمعيات التابعة لها.

وفي هذا الخصوص اشتكى مصدر مسؤول في الاتحاد العام للجمعيات السكنية من عدم منح أموال الجمعيات المودعة لدى المصرف أي فوائد وفي بعض الأحيان معدلات فائدة منخفضة جداً لا تتعدى ٢٪، إضافة إلى عدم منح الجمعيات القروض التي تحتاج إليها، وأكثر من ذلك أن المصرف يعترض في بعض الأحيان عن استقبال الودائع المالية العائدة للجمعيات السكنية، معتبراً أن ذلك يسبب مشكلة للجمعيات لجهة أن الاتحاد العام للجمعيات السكنية ملزم في التعامل المصرفي مع المصرف العقاري وليس لديه خيارات في ذلك، ولو كان يملك هذه الخيارات لكانت اتسعت فرصة الحصول على التمويل اللازم وإيداع الأموال بشروط أفضل وتحقق عائدات أكثر للاتحاد، وخاصة أن الاتحادات السكنية لديها نفقات ومصاريف لا بد من تغطيتها، علماً بأن حجم الودائع المالية للاتحاد العام السكني لدى المصرف العقاري تجاوزت ٣٤ مليار ليرة.

من جانبه، صرح المدير العام للمصرف العقاري مدني لهـالوطن، بأن هذه

خلاف بين الجمعيات السكنية والمصرف العقاري

الاتحاد السكني يشكي: لدينا ٣٤ ملياراً وداًع بفوائد أقل من ٢٪
مدير «العقاري»: لا مشكلة في منحها فوائد ولكن لتوجيه استثماراتها في السكن

سوق القروض السكنية لديه، وعمل مؤخرًا على تعديل شروط الوديعة للحصول على القرض السكني لتصبح المدة ثلاثة أشهر بدلاً من ستة أشهر للحصول على نسبة ٢.٠٠٪ في حين تحصل الوديعة لستة أشهر على قرض ٣.٠٠٪ وتوسعاً أشهر يقابلها قرض ٤.٠٠٪، و١٢ شهراً يقابلها ٥.٠٠٪ و١٥ شهراً ٦.٠٠٪، و١٢ شهراً يقابلها ٨.٠٠٪، وأن نظام الوديعة خاص بالقرض السكني.

الحقيقي لهذا الأمل، والتوجه بها نحو المشروعات السكنية التي يحتاج إليها أعضاء الجمعيات المنتسبون إليها، وخاصة أن هذه الجمعيات أهدت لإيجاد حلول سكنية لشريحة واسعة من ذوي الدخل المحدود. ولفت إلى أنه ليس لدى المصرف مشكلة في منح القروض وفق الأنظمة التي حددها المصرف المركزي، وأن العقاري يخطط لسياسة توسعية في منح التسهيلات الائتمانية لما لذلك من أثر مهم في زيادة نشاط المصرف.

يذكر أن المصرف العقاري يسعى إلى فتح

الجمعيات بالأصل باتت خارج عملها ومهامها الحقيقية المتمثلة في تأسيس وتنفيذ المقاسم السكنية، مبيناً أن المصرف لديه تقييم، وهو يراقب حركة حسابات تلك الجمعيات لديه ويمتلك المرونة الكافية في التعامل معها ومنحها معدلات فائدة عادلة وفق منهجية المصرف وبما يتوافق مع النشاط المصرفي العام، وأن المصرف يمتنع في بعض الحالات عن منح معدلات فائدة لبعض الودائع التي تعود لهذه الجمعيات من باب الدفع لإدارات هذه الجمعيات للتوجه نحو التوظيف

إلقاء القبض على عصابة تسرق الكابلات
والقواطع في محطات الكهرباء

إقسي أحمد المحمد



كشف مدير الشركة العامة لكهرباء حمص مصلح حسن لهـالوطن عن إلقاء القبض على مجموعة «حرامية» تسرق تجهيزات مراكز تحويل الشبكات الكهربائية في ريف حمص بمنطقة وادي الذهب، مبيناً أنه تم تنظيم ضبوط السرقة بحجم وإحالتهم إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وأكد حسن أنه تم أخذ جميع اعترافاتهم من الجهات المختصة، حيث أقدمت المجموعة على سرقة عدد من الكابلات الخاصة بمراكز التحول، إضافة إلى سرقة القواطع المنصهرة الخاصة بالمراكز، مستغفياً هذه الظواهر وخاصة سرقة المنصهرات لأنه لا يدخل في عملية صناعتها الكثير من النحاس إن كانت الغاية سرقة النحاس.

وبيّن حسن أنّ العصابة التي تم إلقاء القبض عليها اعترفت بسرقة تجهيزات مركزي تحويل قيمتها المالية كبيرة جداً، لافتاً إلى أنّ حالات السرقة كانت كثيرة جداً خلال سنوات الأزمات (٢٠١٣ - ٢٠١٤ - ٢٠١٥)، حيث كان يسجل يومياً حالة سرقة أثناء عمليات التقنين، موضحاً أنها سرقت حالياً في ريف وشبه معرودة في المدينة.

وأشار حسن إلى أن ما يحدث حالياً من حالات سرقة هي للشبكات النحاسية الموجودة في أطراف القرى، مؤكداً أن دور الشركة يقتصر فقط على تنظيم ضبط بالكيمات المسروقة،

لافتاً إلى ضرورة التعاون مع أبناء القرى لكشف عن «حرامية» الشبكات، وقد يكون تخوفهم من الحرامية لا يدفعهم للتعاون مع الشركة والكشف عنهم إذا كانوا على دراية بهم، مشيراً إلى أنّ عملية إلقاء القبض على بعضهم تأتي مصادفة وبعضهم تم ضبطهم أثناء السرقة.

وأكد حسن أن السرقات هي خسارة للمال العام وقيمة المواد التي سرقت كبيرة جداً، منها خطوط التوتر المنخفض ما يشكل عبئاً كبيراً على الشركة والمؤسسة في توفيرها وإعادة تركيبها من جديد، مضيفاً إن ذلك

الوطن

بناء على تقارير رقابية
«الجمارك» تمنع الخفراء من القيام
بالتفتيش وتحصره بالمراقبين

وعن حركة التبادل السلي مع الجانب الأردني بين أنها تراجعت خلال الأيام الأخيرة من العام الماضي بسبب الأعباء، مبيناً أن معظم الصادرات خلال العام الماضي ٢٠١٨ ونسبة حتى ٩٥ بالمئة كانت للحضيات، لتتها الخضار، حيث كانت تتجه الحضيات والخضار للأسواق الأردنية وعدد من أسواق الدول المجاورة.

ولفت إلى أن العديد من قضايا التهريب التي ضبطت شملت مواد غذائية في مقدمتها تهريب اللحوم وزيت الزيتون والدخان، وأن معظم حالات التهريب تكون من الداخل السوري نحو الأراضي الأردنية حيث يستغل الكثير من المهربين حالة الفارق السعري وانخفاض قيمة بعض المنتجات في الأسواق المحلية والعمل على تهريبها للأردن لتحقيق هامش سريع من الربح على حساب المواطن والخبزينة العامة، إضافة لقضايا تهريب تتصل بالأنوية البيطرية مصدرها سعودي.

ولفت إلى أن تعزيز عدد العناصر في أمانة نصب أسهم في تحقيق استقرار أكبر في العمل الجمركي وتنفيذ المهام بشكل أفضل وزيادة القدرة على توزيع مهام العمل بشكل مريح ويخدم مصلحة العمل، وأنه يتم العمل حالياً على زيادة تأهيل المراقب العمل الجمركي في منفذ نصيب وتأمين مستلزماته خاصة التي تدعم أتمتة العمل وتحسين جودة الخدمة، وأن هناك تعاوناً مع العديد من الجهات في هذا الاتجاه خاصة محافظة درعا.

وجه مدير عام الجمارك فواز الأسعد العاملين في الأمانات الحدودية بوجوب الالتزام بما تضمنته النظام الجمركي وتعليمات الإدارة حول تفتيش حقائق المسافرين، مؤكداً أن هذه العمل يختص به مراقب الخط حصراً ولا يجوز للخفراء مطلقاً القيام بأعمال التفتيش، ويبقى عملهم محصوراً بالموازرة فقط وذلك من أجل حصر المسؤولية ومعاملة القادمين والمغادرين.

وفي تصريح لهـالوطن، بين مدير في الجمارك أنّ هذا التعميم جاء بناء على تقارير رقابية، وأن الغاية منه ضمان تنفيذ المهام الجمركية بمستوى عال وبكل احترام ولباقة بما يريح المسافرين، خاصة وأن المراقب الجمركي مؤهل علمياً ولديه خبرة أوسع في التعامل مع طبيعة العمل الجمركي، وأن ذلك يأتي ضمن توجهات الإدارة العامة للجمارك في تحسين الخدمات المقدمة لديها.

وفيما يخص منفذ نصب، بين مسؤول جمركي أن الأمانة الجمركية حريصة على تقديم كل التسهيلات اللازمة للقادمين والمغادرين عبر المنفذ، خاصة للمصدرين وذلك بناء على توجيهات الحكومة، حيث يتم تسهيل التعاملات والبلاستيك ومعامل الصناعات البسيطة، وتبسيطها، بحيث يتم اختصار الزمن المطلوب لإجراء عمليات تنفيذ الكشف على البضاعة والمواد المصدرة ومنح الوثائق اللازمة بأسرع ما يمكن.

أيضاً يعكس سلباً على المواطنين وخاصة ما يتعلق بموضوع تأخير الانقطاعات ريفياً يتم إعادة تجهيزها من جديد.

وبيّن أنه بعد تحرير الكثير من مناطق الريف وحمص المدينة تماماً أصبح الطلب على الكابلات كبير جداً لإعادة تمديد وترميم الشبكات التي تمت سرقتها في المناطق التي عاد إليها سكانها، مؤكداً أنه على مستوى محافظة حمص لا يوجد أي منطقة غير مغذية بالكهرباء على الرغم من الحجم الكبير في الطلب على الكهرباء، إضافة إلى الأعباء التي تترتب على العمل والجهود

«محروقات» لـ «الوطن»: ١١,٨ مليون لير تم توزيعها منذ بداية الموسم

سكان دمشق أنفقوا ٢,٢ مليار على المازوت منذ بداية الشتاء

أماز محضوف

صرح مدير فرع محروقات دمشق إبراهيم أسعد لهـالوطن، أن فرع محروقات دمشق مستمر بتوزيع مادة مازوت التدفئة على المواطنين، وأن توزيع المادة لم يتوقف منذ بداية الموسم أي من ٢٠١٨/٩/١ حتى تاريخه، مبيناً أن فرع محروقات دمشق وزرع منذ بداية الموسم حتى تاريخه حوالي ١١,٨ مليون لتر من مادة مازوت التدفئة أي أن التوزيع استهدف ٥٥,٤ ألف عائلة في محافظة دمشق.

وبحسبة بسيطة، وجد أن سكان دمشق دفعوا لـ«محروقات» قرابة ٢,٢ مليار ليرة سورية من مازوت منذ بداية الموسم على أساس سعر اللتر ١٨٥ ليرة سورية.

هذا وأشار مدير فرع محروقات دمشق إلى أنه خلال شهر كانون الأول الماضي ازداد الطلب على مادة مازوت التدفئة، وتم توزيع ما يقارب ٤,١ ملايين لتر من مادة مازوت التدفئة خلال شهر كانون الأول، وكان أعلى من الأشهر السابقة.

وأوضح أسعد أن الأشهر التي سبقت كانون الأول كان يتم توزيع مادة مازوت التدفئة على ٦٠٠ عائلة يوماً كحد أقصى على حين أن التوزيع خلال شهر كانون الأول وصل ١٢٠٠ عائلة يومياً أي أن التوزيع ازداد خلال هذا الشهر.

٢٠ بالمئة زيادة في أسعار
مقاسم «الشيخ نجار»... والعجان:
لن تؤثر في المستثمرين!

إعلي محمود سليمان

كشف مدير مدينة الشيخ نجار الصناعية حازم عجان لهـالوطن عن ارتفاع أسعار المقاسم الصناعية في المدينة مع بداية العام ٢٠١٩ بنسبة ٢٠٪، وذلك بسبب الارتفاع الحاصل في أسعار المواد الأولية، حيث وصل سعر المتر المربع الواحد في نهاية ٢٠١٨ إلى ١٥٦٠٠ ليرة سورية، ليفتح العام ٢٠١٩ على سعر تقديري بنحو ١٨٥٠٠ ليرة. وأوضح عجان أن هذا الارتفاع في أسعار المقاسم الصناعية لن يؤثر في رغبة المستثمرين بإقامة مشاريع استثمارية جديدة في المدينة وتخصيصهم بمقاسم جديدة، كون السعر النهائي للمقاسم لا يشكل على أرض الواقع أكثر من ١٠٪ من قيمة المقاسم الصناعي الحقيقية، أو من التكلفة الإجمالية للمشروع الاستثماري.

ولفت إلى أن هذا التغيير في سعر المقاسم الصناعية لن يغير من المزايا والتسهيلات المقدمة للمستثمرين والصناعيين حيث يستمر العمل بها، إذ يسد المستثمر نسبة ٢٠٪ من قيمة المقسم ويقسط باقي المبلغ على ١٤ قسطاً ضمن ٧ سنوات، وبالتالي فهي لا تشكل أي عائق للمستثمر في إقامة مشروعه الاستثماري، وما يزال سعر المقاسم الصناعي في الشيخ نجار منخفضاً ومشجعاً، مع الإشارة إلى أن المستثمر يستلم المقسم الصناعي مجهزاً بالبنى التحتية كاملة من خطوط الهاتف وتديدات المياه والكهرباء والصرف الصحي، حيث تكون كلها وأصله إلى الأرض المخصصة لإقامة البناء عليها ويبقى على المستثمر البدء ببناء عمله وربطه بالبنى التحتية.

ونوه بأن بناء المنشآت الصناعية يتم وفق ما يناسب الصناعة المخصصة لها وضمن شروط نظام ضابطة البناء كالاتزام بالواجب والإرتفاعات، حيث يتم منح الاستثناء لارتفاعات لصناعات معينة كالطاحن أو معامل الأنوية أو استثناءات بالمساحة لصناعات معينة كالصناعات البيوتنية.

٤ ملايين لتر
وزعت خلال
شهر كانون الأول

وأكد أنه يوجد وفر بالمادة في مخصصات محافظة القنيطرة، كاشفاً عن افتتاح ٣ مراكز لتوزيع المازوت والبنزين في محافظة القنيطرة، منهم مركزان لتوزيع المازوت، مشيراً إلى أنه من المحتمل أن يزيد الطلب على مادة مازوت التدفئة خلال الشهر الأول والثاني من هذا العام، وأن فرع محروقات دمشق قادر على تغطية كل احتياجات محافظتي دمشق والقنيطرة من مادة مازوت التدفئة.

مقارنة بالمواسم الماضية. ولفت أسعد إلى أن توزيع المادة مضبوط عن طريق المطابقة الزكية بكل وسائله وأن محافظة دمشق من مادة مازوت التدفئة دون الطبيعي حتى تاريخه.

وأكد أن فرع محروقات دمشق معني بتزويد محافظة القنيطرة بمادة مازوت التدفئة وأنه يتم توزيع ٢,٥ طلب يومياً على المحافظة من مادة مازوت التدفئة (الطلب يعال ٢٢٠٠ لتر) منذ بداية الموسم، أي من

٢٠١٨/٩/١ وحتى تاريخه. وأشار أسعد إلى أنه منذ بداية الموسم وحتى تاريخه تم توزيع حوالي ٤,٥ مليون لتر من مادة مازوت التدفئة، مبيناً أن المادة متوفرة في المحافظة وأن العائلة تحصل على ٢٠٠ لتر وفي حال الرغبة يتم تزويد فقط بـ ١٠٠ لتر، موضحاً أن لجان محروقات الفرعية في محافظة القنيطرة هي من تشرف على توزيع مادة مازوت التدفئة.

وأشار أسعد إلى أن مخصصات مدينة دمشق من مادة التدفئة متوفرة وأن شركة المحروقات قادرة على تغطية حاجة محافظة دمشق من مادة مازوت التدفئة مهما كانت الكمية، مبيناً أن فرع محروقات دمشق قادر على تزويد بين ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ عائلة يوماً من مادة مازوت التدفئة، ولم يصل الطلب للتزود بالمادة لهذا المقدم، مشيراً إلى أن استهلاك دمشق من مادة مازوت التدفئة ضمن الحدود الطبيعية